2005 ممم-0003a-م

كتاب مفتوح إلى النائب أكرم شهيب

" اليوم نحن نوقع لنهاية مرحلة ماضية تخللتها مآس ونفتح لمستقبل لبنان الذي يوجد فيه الحرية والسيادة والاستقلال وجميع الشرائح السياسية من أجل وطن أفضل للجميع".
" نحن نفتح صفحة جديدة ونضع يدنا في يد أخصام في الحرب حيث مآسي الحرب انتهت والمستقبل ولبنان إلى الأمام".

النائب أكرم شهيب

هذا ما صرح به النائب شهيب في منزل السيدة ستريدا جعجع أثناء زيارته التي وقع خلالها، باسم الحزب التقدمي الاشتراكي واللقاء الديمقراطي مجتمعين، العريضة النيابية المطالبة بإطلاق سراح سمير جعجع. وبتوقيعه ارتفع عدد النواب المطالبين بتعديل قانون العفو العام الصادر عام 1991 بما يتيح فقط الإفراج عن السيد جعجع إلى 24 نائبا" (وفق جريدتي السفير و النهار الصادرتين بتاريخ 2004/12/23).

من المؤكد أن هذا العدد من الموقعين إلى ازدياد بهمة النائب أكرم واندفاعه المفاجىء وراء طي صفحة الحرب وفتح صفحة لمستقبل من أجل وطن أفضل للجميع.

من المؤكد أيضا" أننا نؤيد هذا الطرح الجميل. انه يتلاقى مع ما برحنا نطالب به منذ سنوات حتى اليوم، بعرائض ومظاهرات واعتصامات، بتكتل بشري يفوق عدده الـــ24 بكثير، يضم شرائح من كل الطوائف والمذاهب والمناطق والطبقات والعقائد الموجودة في لبنان.

ولكـــــــــــــن يا سعادة النائب

كيف تقرر أن مآسي الحرب انتهت ما دام هناك شريحة كبيرة من ضحاياها ما برحت الشاهد الماثل على استمرار زمن الحرب ومآسيه باستمرار معاناتها ؟

كيف تقفل ملف الحرب إذا لم تصدر الإجابة الرسمية على مصير **المخطوفين المفقودين** – دون اتهام ذويهم بنكأ الجراح والتهيئة لحرب جديدة– وتقدم السلطة الأدلة القاطعة على الوفاة في حال حصولها وتسليم الرفات بدل التلطي خلف "المقابر الجماعية" التي تذرعت بها اللجنة الرسمية الأولى، والذي نقضه ظهور البعض أحياء ممن حسبوا على مقابرها، فتم تعيين اللجنة الرسمية الثانية التي آثرت حتى اليوم (بعد 4 سنوات من عمرها) إخفاء الأدلة المقدمة إليها من قبل المشتكين، منتهكة بذلك أصل وجودها!؟

كيف تقفل ملف الحرب ومآسيها ما دام القانون 2000/220 لم يدخل حيز التنفيذ جديا"، مخيبا" آمال **المعوقين** بالحصول على حقوقهم، ومطيلا" استجداءهم لمؤسسات الرعاية الطائفية؟

كيف تقفل ملف الحرب ومآسيها، ما دام قسم من **المهجرين** لم يتمكن حتى اليوم من العودة إلى أماكن سكنهم أو عملهم ؟ كيف يمكن للمصالحة أن تكون حقيقية طالما خلت من كل أبعادها الإنسانية، وطالما أتت التعويضات (في كثير من الحالات)، ولعدم تمييزها بين المهجر والمحتل، كأنها ثمن يقبضه متضادان لقبول التعايش مستقبلا"، علما" أن غياب المعايير في تحديد هذا الثمن أدى إلى تعزيز الاستزلام والزبونية مقابل حرمان عدد من المتضررين الفعليين من حقوقهم؟

تأكد سعادة النائب أننا نتوق ونتحرق من أجل طي صفحات الحرب السوداء، مثلنا مثلك ومثل سائر اللبنانيين إذا لم يكن أكثر،

إننا مثلك مع تعديل قانون العفو (حتى لا نقول مع إلغائه) لكن شرط أن لا يقتصر التعديل على ما يكفل الإفراج عن السيد سمير جعجع فقط، بل على ما يزيل الإخلال الفاقع بمبدأي العدالة والمساواة بين اللبنانيين الذي يفوح من هذا القانون، على ما يدين الجرائم التي ارتكبت، وان تم العفو عن مرتكبيها، وذلك ضمانا" لعدم تكرارها في المستقبل، على ما يعيد الاعتبار إلى الضحايا وأهالي الضحايا وحقوقهم.

2005uuuu-00035b-2

تأكد سعادة النائب أننا بتنا، بحكم الانتهاكات التي مورست بحقنا وحق أحباء على قلوبنا، من أرباب المدافعين عن حقوق الإنسان، أننا من الواعين لجدوى فعل المسامحة والغفران ولكن أن يأتي وفقا" للأصول البديهية.

أننا من المطالبين بضرورة قيام المصالحة الوطنية من أجل قيامة وطن أفضل يتسع لجميع أبنائه ولكن ليس عن طريق الدعوة إلى نسيان الماضي ولفلفة مآسيه بحجة طي صفحة الحرب وكأنها لم تحصل بدلا" من مواجهتها وفهمها ومعالجة نتائجها والتعلم منها.

سعادة النائب، بمحبة وتقدير، وكي تتسلح مبادرتك بالمصداقية والوطنية، نأمل أن تعدل عريضتك لجهة أن تأتي غير مجتزأة، موضوعية، بعيدة عن أي استنسابية ظرفية، تتسم بالواقعية والشمولية.

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان